مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: تأثير مخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9)(دراسة تحليلية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
اسم الكاتب: محمد حسام تاجا، أ. ابراهيم العدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9484
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 35- 4- 2019: 101-116

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 101-116

تأثير مخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
(دراسة تحليلية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

محمد حسام تاجا[1*] **ابراهيم العدي**[2]

[1*] طالب دكتوراه محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

البريد الإلكتروني:housam.taja@gmail.com

[2] أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

تاريخ الايداع: 2022/10/15
تاريخ النشر : 2022/11/14

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة تأثير مخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ضمن المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة خلال الفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك على عينة من (11) مصرف من المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتوصل البحث إلى وصول تأثير معنوي إيجابي لمخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة

الكلمات المفتاحية: مخاطر السوق، الخسائر الائتمانية المتوقعة .

ISSN: 2789-8202 (online).
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

The effect of market risk on the expected credit losses computed in accordance with International Financial Reporting Standard (9) (An Analytical study on conventional banks listed on the Damascus Securities Exchange)

Mohamad Hossam Taja Ibrahim Al Adi

Abstract:
The research aims to study the impact of market risks on expected credit losses in accordance with International Financial Reporting Standard No. (9) within the traditional banks listed on the Damascus Securities Exchange, based on financial statements published during the quarterly financial periods from March 31, 2020 to March 31, 2022.
The descriptive and analytical approach followed in this paper using a sample of (11) banks represent the conventional banks listed on the Damascus securities exchange.
The paper concluded that there is a significant positive impact of market risks on the expected credit losses for conventional banks listed on the Damascus Stock Exchange during the period studied.

Key Words: Market Risks (MR), Expected Credit Losses (ECL).

Received: 14/10/2022
Accepted: 14/11/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
A **CC BY- NC-SA**

أولاً: الإطار العام:

1.1 - المقدمة:

تتعرض المصارف في سورية للعديد من المخاطر منها المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى المخاطر السوقية التي تتضمن بدورها مخاطر أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم، و يتم قياس هذه المخاطر من خلال مصفوفة إدارة المخاطر حيث يتم التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر، وكذلك تعريف إطار للعملية بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتشريعات والقوانين المحلية والدولية، وبما يخفف من عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال المصارف إدراكاً منها لأهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تدور ضمن أنشطتها.

وتولي إدارة المخاطر أهمية كبيرة في قياس المخاطر المختلفة التي تؤثر في استمرارية أعمال المصرف، والتحقق من الجاهزية، والقدرة على التعامل مع الحالات الاستثنائية، حيث يتم إجراء الفحوصات الدورية اللازمة لأنظمة المصرف الحساسة.

قام مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية في 14 شباط 2019 بإصدار القرار رقم (4/ م.ن)، والذي يتضمن مجموعة من التعليمات منها ما يخص تطبيق المرحلة الثانية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، والتي تضمنت إلزام المصارف بتصميم نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان على أن يبنى على بعدين مختلفين هما مخاطر تعثر العميل (بناءً على جدارته الائتمانية واحتمال تعثره)، والعوامل الخاصة بالتعرض الائتماني (كالضمانات وأولوية الدين ونوع المنتج الائتماني والغرض من التسهيل وأي عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في احتساب الخسارة الائتمانية)[1].

وقد قامت المصارف بنشر تقارير ربعية وسنوية خلال عام 2019 تشير إلى التطبيق مع الآخذ بالاعتبار إعادة عرض القوائم المالية في فترات مقارنة.

وكون احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب من المصارف القيام بمجموعة من التقديرات المحاسبية التي من شأنها أن تعبر عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وكون المخاطر السوقية تعتبر من أهم المخاطر في المصارف، فقد تناول البحث تأثير مخاطر السوق على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9) ضمن المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022.

1.2 - مشكلة البحث:

إن استخدام إدارات المصارف لنماذج لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المختلفة التي تتعرض لها عند قيامها بالتصنيف الائتماني الداخلي لعملائها مما قد يؤدي إلى احتساب مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة لا تعبر عن واقع الأمر الذي ينتج عنه رقم ربح أكبر أول أقل، وقد تتأثر هذه النتائج بمخاطر كثيرة منها مخاطر السوق.

يتناول هذا البحث ما إذا كان نظام التصنيف الائتماني الداخلي المصمم من قبل المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قد عبر عن المخاطر السوقية التي تعرضت لها هذه المصارف خلال الفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020، ولغاية 31 آذار 2022. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

هل يوجد تأثير لمخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)؟

[1] مجلس النقد والتسليف. القرار رقم (4/ م.ن). **"التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (30)"** . الجمهورية العربية السورية. ص 8-9.

1.3 -أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال ما تتضمنه العلاقة بين مخاطر السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) من معلومات يمكن أن تكون ملائمة للأطراف المعنية بإعداد واستخدام البيانات المالية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. الأمر الذي قد يكون مفيداً لأغراض تقييم وتحليل بيانات هذه المصارف من قبل الجهات الإشرافية، الدائنين والمستثمرين المحتملين والحاليين ومستخدمي البيانات المالية بشكل عام.

14-أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يأتي:

1.تحديد مخاطر السوق للمصارف عينة الدراسة من واقع الإفصاحات المنشورة لكفاية رأس مال هذه المصارف خلال الفترات المالية الربعية 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022.

2.احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف عينة الدراسة من واقع قوائم الدخل المنشورة لهذه المصارف خلال الفترات المالية الربعية 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022.

3.تحديد تأثير مخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) باستخدام أسلوب الانحدار البسيط خلال الفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020، ولغاية 31 آذار 2022.

1.5 -الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة المملوك، هشام، (2020) بعنوان:

المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية[2].

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة السورية ، من خلال تحليل النسب الأساسية (نسبة تغطية الديون غير العاملة ، نسبة تغطية الضمانات، نسبة قياس كفاءة الأصول) التي تدل على كفاءة المحافظ الائتمانية، وربطها مع إجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية للوصول إلى معرفة مدى كفاءة هذه البنوك في إدارة مثل هذا النوع من المخاطر ، شملت عينة البحث أحد عشر مصرف سوري خاص بين الأعوام 2008 و 2018 ، وخلص البحث إلى وجود أثر متفاوت بين إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية و بين كفاءة المحافظ الائتمانية للمصارف ، كما أظهر البحث أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحافظ الائتمانية ، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة.

2.دراسة البدوي (2022) بعنوان: أثر الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصارف في مخاطر التركزات الائتمانية[3].

هدف هذا البحث إلى قياس رأس المال الاقتصادي لتغطية مخاطر التركزات الائتمانية باستخدام نموذج (Copula Qaussian)، ومن ثم دراسة أثر إجمالي الودائع والعائد على حقوق الملكية والمخصصات الائتمانية في مخاطر التركزات الائتمانية لدى المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية

---

[2] Al-mamlouk, A. H. (2020) ، **"المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية"** ، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد (42) (5).

[3] لمى عدنان البدوي. (2022). **أثر الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانية**" دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التقليدية الخاصة في سورية ."*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية*.(2)*38* ,

توصلت نتائج الدراسة إلى الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصارف تلعب دوراً كبيراً في تفسير التعرضات لمخاطر التركزات الائتمانية للمصارف المدروسة، كما تبين وجود أثر معنوي إيجابي للمتغيرات المستقلة المذكورة أعلاه في مخاطر التركزات الائتمانية، كما أن زيادة نسبة التركز الائتماني لا تؤدي إلى زيادة رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطيتها.

3.دراسة إسماعيل وآخرون (2019) بعنوان: استخدام العجز المتوقع لقياس مخاطر السوق في البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية[4].

هدفت الدراسة إلى مساعدة المصارف في تحديد أفضل الطرق التي تعطي تقديرات دقيقة لمخاطر السوق بالإضافة إلى تحديد وتعريف مقياس العجز المتوقع المستخدم في تقدير مخاطر السوق في المصارف وتحديد طرق القياس ومقارنة نتائج طرق القياس للوصول إلى أدق النتائج عن طريق اختبار دقة النتائج (Back Testing) بغية الوصول إلى أدق طريقة يمكن الاعتماد عليها بصورة أكبر في تقدير مخاطر السوق في المصارف، وخلصت الدارسة إلى تفوق الطريقة شبه المعلمية في تقدير مخاطر السوق في المصارف.

4.دراسة شحاتة (2019) بعنوان: انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية[5].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والافصاح التي اقرها معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ونظيره المصري رقم (47) المعدل عام 2019 ،ومدى توافقها مع متطلبات القياس وآليات الإفصاح التي قدمتها مقررات بازل (3) كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المتغيرات الأساسية التي اقرتها المعايير المحاسبية الجديدة والضوابط التنظيمية والرقابية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقديم دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف تجارية عاملة في مصر هي البنك الأهلي المصري وبنك الإسكندرية والبنك التجاري الدولي.

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود فروقات معنوية بين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وبين الخسائر المتكبدة بالفعل في حين تبين عدم وجود فروقات معنوية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمقررات بازل (3) وبين الخسائر المتكبدة بالفعل.

الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة Fidrmuc, J., & Kapounek, S. (2020):

The Risks and Financial Vulnerability of Foreign Bank Ownership in CEECs: Evidence from Exchange Rate Depreciation after the Financial Crisis[6].

هدفت الدراسة إلى بيان مخاطر انخفاض سعر الصرف العملات الأجنبية للمصارف الأجنبية في دول أوروبا الوسطى والشرقية، من خلال استخدام البيانات المصرفية لتحليل محددات الإقراض المصرفي بين عامي 1998 و2016.

---

[4] إسماعيل، السيدة، وآخرون. (2019). **"استخدام العجز المتوقع لقياس مخاطر السوق في البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية"**. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد السادس والخمسون.ص42

[5] شحاتة، محمد موسى. (2019). "انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية"، دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية. جامعة مدينة السادات، مصر.ص32

[6] Fidrmuc, J., & Kapounek, S. (2020). "The Risks and Financial Vulnerability of Foreign Bank Ownership in CEECs: Evidence from Exchange Rate Depreciation after the Financial Crisis". Eastern European Economics, 58(1), 34-48.

خلصت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة في سلوك الإقراض بين المصارف المحلية والأجنبية. على وجه الخصوص، بحيث كانت المصارف الأجنبية أكثر حساسية لتغيرات أسعار الصرف ولكنها أقل حساسية للطلب المحلي. كما خلصت إلى أن انخفاض قيمة العملة له تأثير سلبي أكبر على الإقراض من قبل المصارف الأجنبية، مع انخفاض نسبة الودائع إلى حقوق الملكية.

2. دراسة Aristei, D., & Gallo, M. (2020) بعنوان:

Loan loss provisioning by Italian banks: Managerial discretion, relationship banking, functional distance and bank risk.[7]

هدفت الدراسة إلى البحث في سلوك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف الإيطالية خلال الفترة من (2006) إلى (2013)، وذلك من خلال فحص المحددات الرئيسية التقديرية وغير التقديرية لمخصص خسائر الائتمانية والبحث بشكل خاص في دور خصائص سوق الائتمان والانتشار الجغرافي للمصارف والمخاطر الأخرى المحيطة. خلصت الدراسة إلى أن مخصص الخسائر الائتمانية المحتسبة من قبل المصارف الإيطالية خلال فترة الأزمة مدفوعة بشكل أساسي بعوامل غير تقديرية تتعلق بمخاطر الائتمان المتوقعة. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن المصارف الكبيرة لديها سلوك أكثر حكمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية، في حين أن المصارف الصغيرة تتميز بمستوى أقل من مخصص الخسائر الائتمانية مقارنة بأنواع المصارف الأخرى.

3. دراسة Yurchenko, Y. (2019) بعنوان:

The impact of macroeconomic factors on collateral value within the framework of expected credit loss calculation.[8]

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة لأداة مالية فيما يتعلق بالتغيرات في قيمة الضمانات، وقد قام الباحث بتطوير طريقة لحساب هذا التأثير على أساس نماذج الاقتصاد القياسي، وكذلك محاكاة التأثير على خسائر الائتمان والاحتياطيات المتوقعة على أداة مالية، كما تم بناء النماذج بناءً على بيانات اقتصادات الولايات المتحدة وأوكرانيا لأقصى فترة متاحة، مع الأخذ في الاعتبار كفاية البيانات، و خلصت الدراسة إلى أن تطبيق منهجية تعديل قيمة الضمانات لعوامل الاقتصاد الكلي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الاحتياطي وفقًا لمتطلبات المنظم، أي من وجهة نظر المؤسسة المالية.

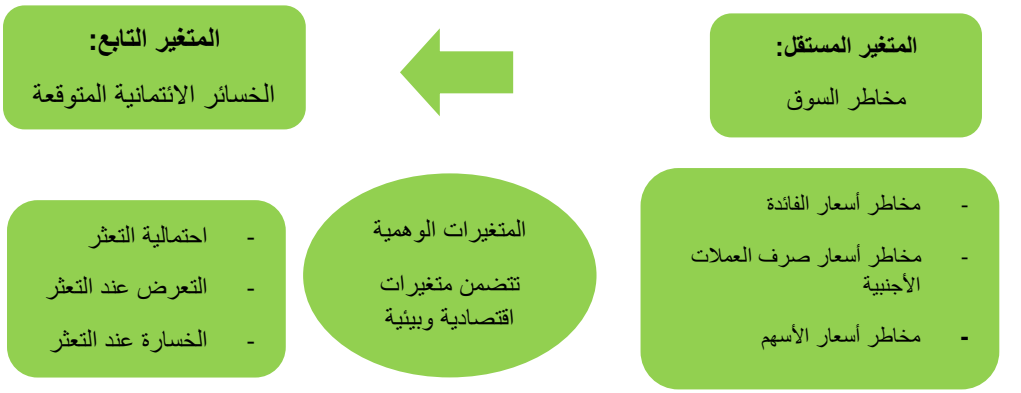
إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة تناولها لبيئة الأعمال المصرفية في سورية والتي تأثرت خلال فترة الدراسة بمخاطر السوق المختلفة ومن ضمنها مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

1.6 - نموذج البحث:

تبين الأشكال الآتية انموذج البحث لكل مستوى من مستويات البحث:

[7] Aristei, D., & Gallo, M. (2020). "**Loan loss provisioning by Italian banks: Managerial discretion, relationship banking, functional distance and bank risk**". International Review of Economics & Finance, 60, 238-256.

[8] Yurchenko, Y. (2019). The impact of macroeconomic factors on collateral value within the framework of expected credit loss calculation.



يتكون هذين المتغيرين من:

1.7 -فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث، يمكن صياغة فرضية البحث بالشكل الآتي:

H01: لا تؤثر المخاطر السوق في الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ثانياً: الإطار النظري:

2.1 - الإطار المفاهيمي لمخاطر السوق (تعريفه وأنواعه)

2.1.1 - تعريف مخاطر السوق :

تقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف في الدعامة الأولى (Pillar 1) بحسب مقررات لجنة بازل إلى مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق[9].

وتنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد، أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم[10].

ويمكن تعريفها على أنها المخاطر الناجمة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأداة مالية ما [11].

تنتج مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصارف أو على قيمة الأدوات المالية، وتتعرض المصارف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معين، أما مخاطر أسعار صرف العملات فتتمثل بتذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، في حين تتمثل مخاطر الأسهم بتغير قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الأسهم[12].

تعتمد المصارف العاملة في سورية الليرة السورية كعملة وظيفية لها، وتقوم إدارات هذه المصارف بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

---

[9] Adamowicz, T. (2018). "**Types of Risk in Banking Operations–Categorization and Definitions**". Economic and Regional Studies/Studia Ekonomiczne i Regionalne, 11(4), 37-56.

[10] أميرة، طهير. (2017). "**إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير بازل**". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

[11] شيخ السوق، ريما. (2017). "**أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية**". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حماة، سورية. ص 43.

[12] Treapăt, L. M., & Anghel, L. C. (2018). "**Managing the Market Risk in Banks**". In Strategica International Academic Conference (pp. 147-156).

2.1.2 - أنواع مخاطر السوق:

قسم مجلس النقد والتسليف في سورية مخاطر السوق بناءً على المادة (10) إلى ما يأتي[13]:

1. مخاطر السوق لأسعار الفائدة والتي تشمل:

- مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة المتعلقة بالأداة المالية ذاتها أو المتعلقة بالجهة المصدرة لهذه الأداة والمحتفظ بها للمتاجرة: يتم تحديد هذه المخاطر طبقاً للمخاطر المتعلقة بالجهة المصدرة لهذه الأوراق، وطبقاً لدرجة تصنيفها من مؤسسات تصنيف مقبولة دولياً أو مقبولة من مجلس النقد والتسليف وفقاً للنموذج رقم (5).
- مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة للأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي تتأثر أسعارها بظروف السوق العامة وبتغيرات معدلات أسعار الفائدة السائدة: تحتسب هذه المخاطر وفقاً لطريقة الاستحقاق، وحسب هذه الطريقة يتم تبويب القيم الدفترية للأدوات المالية المتأثرة بسعر الفائدة والمحتفظ بها للمتاجرة بما في ذلك أدوات المشتقات المالية، وذلك حسب المدد الباقية لاستحقاقها إذا كانت ذات فوائد ثابتة، أو حسب المدد الباقية لإعادة تسعيرها إذا كانت ذات فوائد متغيرة وذلك على فترات زمنية موزعة على ثلاثة مناطق رئيسية، و تفصل الأدوات المالية إلى قسمين يشمل القسم الأول الأدوات المالية ذات الفوائد التي تبلغ نسبتها 3% فما فوق وفقاً للنموذج رقم (7)، أما القسم الثاني القسم الثاني فيشمل الأدوات المالية ذات الفوائد التي تقل نسبتها عن 3% حيث تعتمد أوزان تثقيل خاصة بكل منطقة وفقاً للنموذج رقم (6).

2. مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة: تحتسب مخاطر السوق العامة على أساس مجموع صافي المراكز للمحافظ المالية التي هي من نفس النوع والشروط وذلك بعد ترجيح هذا المجموع بنسبة 8% بينما تحتسب مخاطر السوق العامة على أساس مجموع صافي المراكز الطويلة ومجموع صافي المراكز القصيرة وذلك بعد ترجيح هذا المجموع بنسبة 8% ثم يتم مضاعفة النتيجة ب 12.5% التي تضاف إلى مقام النسبة وفقاً للنموذج رقم (8).

3. مخاطر مركز القطع الإجمالي ومراكز الذهب: لاحتساب نسبة كفاية الملاءة تفرض أعباء على الأموال الخاصة لمواجهة مخاطر أسعار القطع للمراكز التي هي بحوزة المصرف من العملات الأجنبية حيث تنتج هذه الأعباء من جراء تقلب أسعار عملات هذه المراكز مقابل الليرة السورية وفقاً للنموذج رقم (9).

وتقوم المصارف العاملة في سورية باحتساب مخاطر السوق الخاصة بها في نهاية كل ربع مالي بالتزامن مع احتساب كفاية الأموال الخاصة استناداً إلى احكام المادة (99) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 مستخدمة نماذج موحدة تحمل الأرقام (5)، (6)، (7)، (8)، و(9) يكلف مدقق الحسابات الخارجي بالتأكد من صحتها والتوقيع على كتاب يبين خلوها من الأخطاء الجوهرية، يتم الإفصاح عن هذه مخاطر السوق مجتمعة ضمن إفصاح كفاية رأس المال ضمن القوائم المالية المنشورة لهذه المصارف.

2.2 - الإطار المفاهيمي للخسائر الائتمانية المتوقعة (تعريفها، آلية احتسابها):

2.2.1 - تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يمكن تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية للأداة المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أن تخصم التدفقات النقدية بمعدل الفائدة الفعال للأداة المالية عند التعاقد[14].

---

[13] القرار رقم 253 /م. ن/ ب 4 الصادر بتاريخ 24 كانون الأول 2007. ص 5 – 14.

[14] شعبان، شريهان محمد مختار. (2018). **"إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض في البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقية)"** . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ص 42.

2.2.2 - آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يصنف المعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأصول المالية بغرض القياس اللاحق لها إلى ثلاثة فئات هي الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ويتم احتساب مقدار انخفاض القيمة الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر[15].

وتحتسب المصارف الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الأصول المسجلة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حين لا يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) عن طريق المعادلة الآتية[16]:

ECL = PD*EAD*LGD

حيث أن

ECL (Expected Credit Loss): الخسائر الائتمانية المتوقعة

PD (Probability of Default): احتمالية التعثر

EAD (Exposure at Default): التعرض عند التعثر

LGD (Loss Given Default): الخسارة عند التعثر

وقد أشارت الفقرة (5.5.9) من المعيار إلى أنه يجب على المصارف عند إعدادها لبياناتها المالية أن تقوم بتقويم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي عن طريق مقارنة مخاطر التعثر في السداد للأدوات المالية كما هي في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر في السداد الواقعة على للأدوات المالية كما هي في تاريخ الإثبات الأولي ،وأن تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، والتي تُعد مؤشراً على زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي[17].

وتقوم المصارف في سعيها لقياس تدني قيمة الأصول المالية على تصنيفها ضمن إحدى المراحل الثلاث كما يلي[18]:

1. **المرحلة الأولى:** خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً، وتتضمن الأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم احتساب الفوائد بالنسبة لهذه الأصول المالية بناءً على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

2. **المرحلة الثانية:** خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة، وتتضمن الأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، لكن دون وجود دلائل موضوعية على تدني القيمة، ويتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث المحتملة الوقوع على مدى حياة الأصل المالي، كما يتم احتساب الفوائد على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.

---

[15] أحمد، وفاء. (2018). **"أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"**. مجلة الفكر المحاسبي. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 20، العدد 4. ص1.

[16] شحاتة، محمد موسى. (2019). **"انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS 9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية"**. كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر. ص 477.

[17] المعايير الدولية للتقرير المالي. (2021). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية. ص 305.

[18] Deloitte. **Thai General Assurance Association (2020). IFRS 9 Financial Instruments.**

3. **المرحلة الثالثة:** خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة، وتتضمن الأدوات المالية ذات دلالة موضوعية على تدني قيمتها بنهاية الفترة المالية، ويتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل المالي.

يتم الإفصاح عن مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل من واقع البيانات المالية المنشورة للمصارف.

ثالثاً: الإطار العملي:

3.1 - منهج البحث:

تم تبني المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على طريقة المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات الميدانية من أجل تكوين الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، والأخذ بالاعتبار أهم الدراسات السابقة التي تشكل رافداً حيوياً في الدراسة بما تتضمنه من محاور معرفية بغرض التعرف على تأثير مخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) عينة الدراسة وذلك خلال الفترات المالية الربعية من31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022، لغرض الدقة عند دراسة المتغيرات والتوافق مع أحدث التقارير المالية لجميع المصارف التقليدية حتى تاريخ إعداد الدارسة .

3.2 - أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذا البحث على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة بالبيانات المالية للمصارف الخاصة التقليدية محل البحث والمنشورة على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والمواقع الرسمية للمصارف عينة الدراسة بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة.

3.3 - مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث وعينته من المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (11) مصرفاً وهي البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الائتمان الأهلي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك بيبلوس، مصرف فرنسبنك، بنك سورية والخليج، بنك الأردن، بنك قطر الوطني وبنك الشرق. وذلك خلال الفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022.

3.4 -أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

تم استخدام أساليب إحصائية وصفية وتحليلية لتحويل البيانات إلى معلومات ونتائج باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وهي:

1. المتوسط الحسابي
2. الانحراف المعياري
3. تحليل الانحدار البسيط لتقدير العلاقة بين المتغيرات الكمية بما فيه من معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد ومعامل الانحدار

3.5 - قياس متغيرات الدراسة وتحليلها:

أولاً : مخاطر السوق:

تم احتساب مخاطر السوق من واقع افصاح كفاية رأس المال وذلك من خلال البيانات المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة للفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022، (المبالغ بملايين الليرات السورية)

الجدول رقم (1): مخاطر السوق

المصرف	31/3/2020	3/6/2020	3/9/2020	31/12/2020	31/3/2021	30/6/2021	30/9/2021	31/12/2021	31/3/2022
البنك العربي	6196	25234	26469	26595	27051	44947	45276	45391	47655
المصرف الدولي	16917	30350	29310	29112	39364	74160	74385	75805	74567
بنك الأردن	148	112	41	30	42	42	85	113	1098
بنك الشرق	-192	285	130	320	663	1258	3267	-4668	-4185
بنك بيبلوس	291	250	309	0	0	1	2	1	1
بنك بيمو	4864	7624	7802	11311	1130	14075	33057	14087	16373
بنك سوريا والخليج	178	300	17832	50532	49966	1839	2009	1615	2322
بنك سوريا والمهجر	483	2368	1276	1161	2282	2166	1934	2417	1995
بنك الإئتمان الأهلي	138	108	70	1170	1284	2124	19994	2408	1054
بنك قطر الوطني	320	3164	3080	9741	9739	63149	62714	78393	62142
مصرف فرنسبنك	39	139	56	414	88	1714	729	248	327

بلغ المتوسط الحسابي لمخاطر السوق خلال الفترات 31 كانون الأول 2020 ، و 31 آذار 2021 ، و 30 حزيران 2021 30 أيلول 2021 على التوالي (11853) ، (11964) ، (18680) (22132) ، مما يدل على ارتفاع تدريجي لمخاطر السوق خلال العام 2021 ، كما كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل الأعلى من حيث مخاطر السوق بوسطي يبلغ (49330) ، ومن ثم يليه البنك العربي بمتوسط بلغ (32757) خلال فترات الدراسة ومن ثم بنك قطر الوطني بمتوسط يبلغ (32494) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي خلال 31 آذار 2020 ، 30 حزيران 2020 ، 30 أيلول 2020 على التوالي (2671) ، (6538) ، (7852) التي شهدت انخفاضاً في مخاطر السوق خلال العام 2020.

وبنظرة تحليلية للجدول نجد ارتفاعاً في العام في العام 2021 مقارنة بالعام 2020 الأمر الذي يعزيه الباحث إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية التي تتعرض لها المصارف. ، وبمقارنة الربع الأول من العام 2022 بالأرباع من الفترات السابقة نلاحظ أن العام 2022 كأن الأعلى من حيث مخاطر السوق، والذي يعزى بشكل جزئي إلى تقلبات أسعار الصرف في النشرة الصادرة عن المصرف المركزي حيث كان في الربع الأول من 2020 حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي (على سبيل المثال) 436 في حين ارتفع في الربع الأول من 2021 إلى (1256) ، وفي الربع الأول من 2022 بلغ (2512) .

ثانياً: الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تم جمع بيانات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من واقع منشورات سوق دمشق للأوراق المالية ضمن قوائم الدخل للمصارف عينة الدراسة، تم التحليل للتقارير المالية الربعية خلال الفترات من تاريخ 31-03-2020 حتى 31-03-2022

وفيما يلي تحليل لهذه البيانات بحسب المصرف (المبالغ بملايين الليرات السورية):

الجدول رقم (2): الخسائر الائتمانية المتوقعة

المصرف	31/3/2020	3/6/2020	3/9/2020	31/12/2020	31/3/2021	30/6/2021	30/9/2021	31/12/2021	31/3/2022
البنك العربي	142	609	727	558	-103	4666	5069	4705	591
المصرف الدولي	1908	2929	2143	2987	-1852	-177	-1025	-1057	59
بنك الأردن	180	616	630	618	-48	-112	-234	16	-241
بنك الشرق	438	745	1810	2917	1248	1149	998	1980	380
بنك بيبلوس	1812	4923	6462	7862	1161	2323	2459	4451	1266
بنك بيمو	1867	4482	9474	24181	9942	24261	34432	46872	4643
بنك سوريا والخليج	278	139	405	1238	214	2658	3900	2943	721
بنك سوريا والمهجر	49	646	2056	3175	163	3902	4695	10870	-1329
بنك الإئتمان الأهلي	709	3727	5844	7979	3551	3341	3324	12124	63
بنك قطر الوطني	83	139	240	113	48	-11	-9	-32	-54
مصرف فرنسبنك	34	613	796	2986	325	571	854	24455	59

بلغ المتوسط الحسابي للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترات 31 كانون الأول 2020، و31 آذار 2021، و30 حزيران 2021 30 أيلول 2021 على التوالي (4965)، (1332)، (3870)، (4951)، مما يدل على انخفاض تذبذب متباين خلال العام 2021 لكنه استقر حتى نهاية العام بارتفاع مطرد حتى وصل إلى (9467).

كان بنك بيمو الأعلى من حيث الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث بلغت وسطياً خلال فترات الدارسة (17795)، يليه بنك الائتمان الأهلي بمتوسط يبلغ (4518)، يليه بنك بيبلوس (3635).

كان العام 2020 الأقل من حيث متوسط الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تلاه ارتفاع في العام 2021 من الممكن أن يعزى سبب هذه الزيادة إلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها القطر حيث نتيجة لتوقف بعض من الأعمال التجارية و الصناعية حيث عزفت جهات اقتصادية إلى تخفيض سداد التزاماتها للمصارف مما أدى دخولها في مطالب لأعاده الجدولة للديون المستحقة عليهم، وبالتالي تشكيل مخصصات أعلى، كما نلاحظ أن مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة انخفضت بشكل جيد في الربع الأول من العام 2022 بالمقارنة مع الأرباع في فترات المقارنة السابقة نتيجة عودة العديد من الجهات للعمل، وتشجيع العديد من الفعاليات الصناعية والتجارية

ويمكن تبرير هذه التقلبات إلى عدم الوصول المصارف إلى صيغة مثالية نهائية لبناء تصنيف داخلي مناسب لتسهيلاتها الائتمانية، وبالتالي لخسائرها الائتمانية المتوقعة.

3.6 - اختبار فرضيات الدراسة:

يوجد تأثير معنوي لمخاطر السوق (Market Risks) في المتغير التابع والمتمثل بالخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss) لدى المصارف التقليدية في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة وذلك بالاعتماد على البيانات السابقة بعد أخذ المتوسطات الحسابية لمخاطر السوق، والخسائر الائتمانية المتوقعة للفترات المدروسة وذلك بناءً على الجداول الآتية:

الجدول رقم (3) جدول معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط

معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)	معامل التحديد (R Square)	معامل الارتباط (Multiple R)
0.968	0.882	0.823

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول رقم (3) أن معامل الارتباط للانحدار الخطي البسيط بلغ (0.823) مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.882) والتي تدل على أن التباين في المتغير المستقل كمتغير وحيد يفسر (88.2 %) من التباين في التابع والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي وهي نسبة تفسيرية عالية.

الجدول رقم (4) جدول اختبار نموذج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.001	209.183	7.36802E+18	1	7.36802E+18	Regression	1
		3.49009E+16	6	2.09405E+17	Residual	
			7	7.57743E+18	Total	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (209.183) ، وأن مستوى المعنوية المقابل لها كان أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ (0.05) حسب معيار فيشر مما يدل على جودة نموذج الانحدار.

الجدول رقم (5) جدول معاملات الانحدار الخطي البسيط

Coefficients						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.002	-4.323		104,328,956	-352,326,455	(Constant)	1
0.000	12.510	186,817,850	0.027	0.642	معامل الانحدار	

المصدر: مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS)

تبين من جدول تحليل الانحدار البسيط رقم (**5**) أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت **(352,326,455-)** التي تدل على قيمة المتغير التابع عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت **(0.642)** والتي تدل على الارتفاع في قيمة المتغير التابع كلما ارتفعت قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي **(12.510)** وكان مستوى المعنوية (القيمة الاحتمالية) المقابل لها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ **(0.000)** حسب معيار فيشر مما يدل على معنوية معامل الانحدار.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

يوجد تأثير معنوي لمتغير مخاطر السوق في متغير الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لدى القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج:

$$Y = - 352,326,455 + 0.642\ X$$

حيث (Y) هي المتغير التابع والمتمثل في متغير الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

و(X) هي المتغير المستقل والمتمثل في متغير مخاطر السوق.

3.7 -نتائج البحث:

يمكن وضع نتائج البحث بناءً على الاختبارات السابقة وذلك وفق الآتي:

1. وجود تأثير معنوي طردي لمخاطر السوق على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022.

2. إن النموذج المستخدم في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) قد أظهر التغيرات التي طرأت على مخاطر السوق التي تتعرض لها المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترات المالية الربعية من 31 آذار 2020 ولغاية 31 آذار 2022.

في ضوء ما توصل إليه الباحث من خلال الدراسة النظرية والعملية يوصي الباحث بما يأتي:

1.أن تأخذ إدارات المصارف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة في التقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصارف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان، والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث وذلك كون الأصل ينتقل إلى المرحلة الثانية فقط عند زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، وكون المعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لا يحدد ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

2.دراسة تأثير المخاطر الأخرى كالمخاطر التشغيلية والائتمانية على الخسائر الائتمانية المتوقعة كون إدراك إدارات المصارف لهذه المخاطر يجعل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة أكثر دقة.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع REFERENCES:

-المراجع باللغة العربية:

1. مجلس النقد والتسليف. القرار رقم (4/ م.ن). **"التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (30)" . الجمهورية العربية السورية.**
2. Al-mamlouk، A. H. (2020) ، "**المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية دراسة تحليلية على المصارف الخاصة في سورية**". مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (42) (5).
3. لمى عدنان البدوي. (2022). "**أثر الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانية**" دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التقليدية الخاصة في سورية ."*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية*.(2)*38* ,4. إسماعيل، السيدة، وآخرون. (2019). **"استخدام العجز المتوقع لقياس مخاطر السوق في البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية"**. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد السادس والخمسون.
4. شحاتة، محمد موسى. (2019). **"انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية"**، جامعة مدينة السادات، مصر.
5. أميرة، طهير. (2017). **"إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير بازل"**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
6. شيخ السوق، ريما. (2017). **"أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية"**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حماة، سورية.
7. شعبان، شريهان محمد مختار. (2018). **"إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض في البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقية)"** . رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
8. 9.أحمد، وفاء. (2018). **"أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"**. مجلة الفكر المحاسبي. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 20، العدد 4.
9. 10.المعايير الدولية للتقرير المالي. (2021). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية. ص 305.
10. Fidrmuc, J., & Kapounek, S. (2020). "The Risks and Financial Vulnerability of Foreign Bank Ownership in CEECs: Evidence from Exchange Rate Depreciation after the Financial Crisis". Eastern European Economics, 58(1), 34-48.
11. Aristei, D., & Gallo, M. (2020). "Loan loss provisioning by Italian banks: Managerial discretion, relationship banking, functional distance and bank risk". International Review of Economics & Finance, 60, 238-256.
12. Yurchenko, Y. (2019). The impact of macroeconomic factors on collateral value within the framework of expected credit loss calculation.
13. 4..Adamowicz, T. (2018). "Types of Risk in Banking Operations–Categorization and Definitions. Economic and Regional Studies/Studia Ekonomiczne i Regionalne", 11(4), 37-56.

14. Treapăt, L. M., & Anghel, L. C. (2018). "Managing the Market Risk in Banks". In Strategica International Academic Conference (pp. 147-156).
15. 6.Deloitte. Thai General Assurance Association (2020). "IFRS 9 Financial Instruments".